

المحاضرة الثالثة -3-

أهداف المحاضرة:

التعرف على مفهوم السياسة الاقتصادية وتحديد أهدافها.

عناصر الدرس:

- تعريف السياسات الاقتصادية

- أهداف السياسة الاقتصادية

المحور الأول: مفاهيم أساسية في السياسات الاقتصادية

يجسد مضمون السياسة الاقتصادية مجال تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل العمل على تحقيق المصلحة العامة كهدف رئيسي شامل، ولهذا ارتأينا ضمن هذا المحور إلى تناول الإطار المعرفي لمفهوم السياسات الاقتصادية والمصطلحات المتعلقة بها، حيث يتوجب تحديد تعريف لمصطلح السياسة الاقتصادية، وتبيان أهدافها وأدواتها وأنواعها، ثم التطرق الى المقاربة الاسلامية في القرآن العظيم للسياسة الاقتصادية، يليها تناول مضامين هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي الحديث.

1- تعريف السياسة الاقتصادية:

إذا جئنا الى تفكيك هذا المفهوم نجده مشكّلا من كلمتين هما؛ "سياسة" و "اقتصاد"، فأما الأولى فهي في اللغة العربية مصدرا لـ "ساس"، "يسوس"، والمقصود بها في هذا المجال تدبير الشيء والتصرف فيما يصلحه، كما يقصد بها أيضا تدبير الأمور العامة أو الشأن العام في جماعة ما، وقد استعملها الإغريق بمفهوم تدبير أمور الدولة، واستخدمت بمعنى علم الإدارة وطريقة الحكم، وطريقة إدارة المجتمع في مجالات عديدة، فنقول: السياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية ... وغيرها.

يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية من الناحية الاصطلاحية من خلال عده تعاريف، ولكل تعريف مميزاته ومضامينه، وبعض هذه التعاريف ما يلي:

هي "مجمل الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدم والرفاهية ضمن خصائص ومميزات نظام سياسي ما، حيث يتطلب ذلك قيام الحكومة بإجراءات اقتصادية تمهيدية لتهيئة الإطار اللازم للتنمية"¹.

يعرفها آخرون على أنها " مجموعة الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف التي حددتها بغرض تحسين الوضع الاقتصادي العام للبلد. يمكن أن تبرر عدة أسباب تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك الحاجة إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي، أو توازن الأسواق أو الممارسة الحرة للمنافسة."².

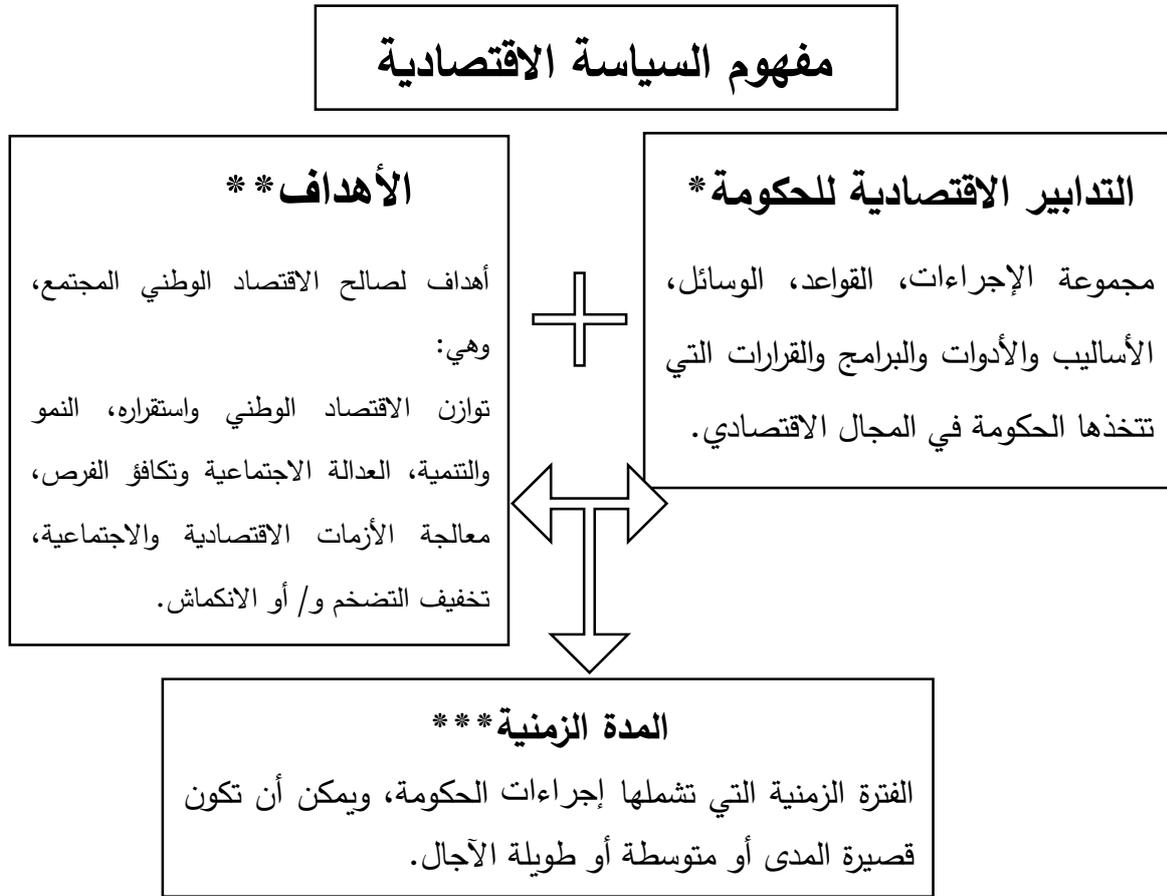
يقصد بها في معناها الضيق " التدخل المباشر من جانب السلطات العمومية (وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة أو الصناعة ...) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي، مثل الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي ... وغيرها.

¹ - عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، الجزائر: مطبعة الرباط، [د.س.ط]، ص11.

² - Joëlle Bonenfant & Jean Lacroix, Notion : La politique économique, Ressources pour les enseignants et les formateurs en Français de affaires, Paris : Chambre de commerce et d'industrie de Paris, Centre de langue, p11. Lien : https://www.lefrancaisdesaffaires.fr/wp-content/uploads/2016/05/politique_eco.pdf

يعرفها البعض على أنها "مجموعة الاجراءات والتدابير الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة والتي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الكلية"³.

ما يمكن استخلاصه من خلال عرض هذه التعاريف أن مصطلح السياسة الاقتصادية يمكن تجسيده في الشكل التالي:



الشكل 1: مفهوم السياسة الاقتصادية والمضامين التي تقوم عليها.

³ - عمر الشريف، مداخلة بعنوان: " السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية - الجزائر، 23 - 24 فيفري 2011، ص3. الرابط الإلكتروني: <https://iefpedia.com/arab/?p=25059>

*** التدابير:** مجموعة الإجراءات، القواعد، الوسائل، الأساليب والأدوات والبرامج والقرارات التي تتخذها الحكومة في المجال الاقتصادي.

**** الأهداف:** أهداف لصالح الاقتصاد الوطني والمجتمع، وهي:

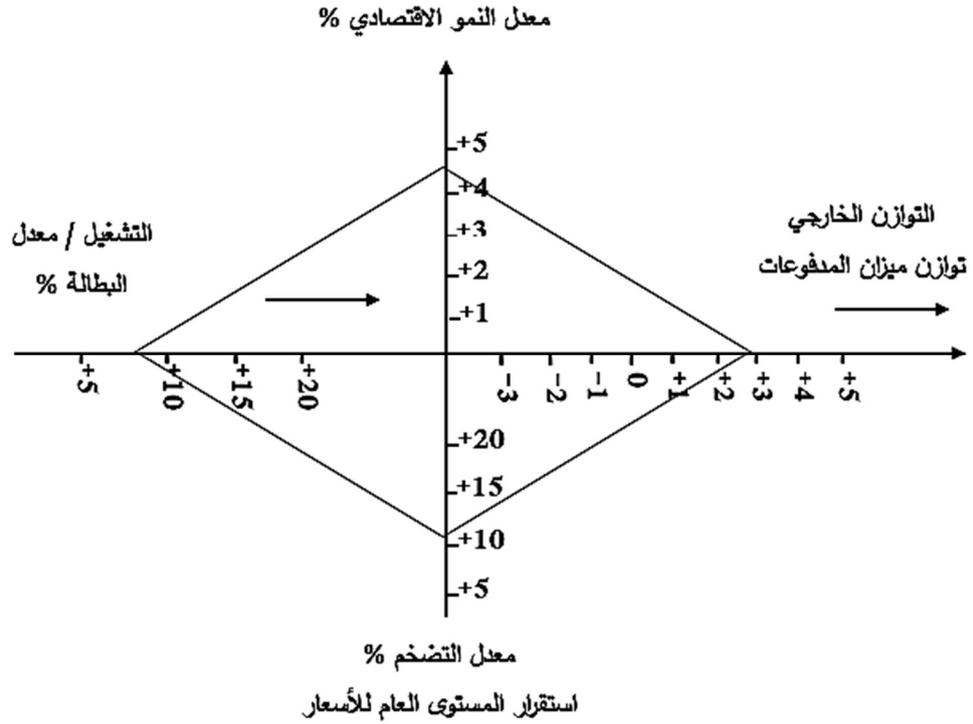
توازن الاقتصاد الوطني واستقراره، النمو والتنمية، العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تخفيف التضخم و/ أو الانكماش، تحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات.

***** المدة الزمنية:** الفترة الزمنية التي تشملها إجراءات الحكومة، ويمكن أن تكون قصيرة المدى أو متوسطة أو طويلة الأجل.

2- أهداف السياسة الاقتصادية:

يحدد الاقتصاديون عدة أهداف للسياسة الاقتصادية الكلية وهناك نموذج يدعى "كالدور KALDOR"⁴ يختصر أهداف السياسة الاقتصادية في أربعة أهداف، ويجسد الشكل أدناه مخطط (كالدور).

4 - عنتر بوتيار، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، ص5.



الشكل 2: مربع "كالدور" KALDOR السحري⁵.

يوضح المربع السحري لـ "كالدور" KALDOR الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية لأي بلد، إذ تسعى الحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، وتحقيق التشغيل الكامل وتخفيض معدل البطالة، وضمان استقرار المستوى العام للأسعار، فضلا عن توازن ميزان المدفوعات، مما

⁵ - آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري"، ص 130، الموقع:

https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fjst.journals.ekb.eg%2Farticle_61398_0d6322a09ae224d5da92f3f611d15e06.pdf&psig=AOvVaw3EC5uKcGGEfDDQh7hS-

N7J&ust=1585576751539000&source=images&cd=vfe&ved=0CA0QjhxqFwoTCMiP3Ovrv-gCFQAAAAAdAAAAABAU

يساعد في استقرار سعر صرف العملة الوطنية⁶، ويبين ذلك المخطط أعلاه المربع ذو أربعة زوايا، لكل زاوية نقطة تمثل هدفا معينا، إذ تزداد أو تنقص هذه الزوايا عند مؤشرات اقتصادية معينة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي في بلد ما يتطلب تخفيض نسبة البطالة وتحقيق تشغيل أكثر، كما يتطلب أيضا تحقيق توازن اقتصادي (توازنا نسبيا للعرض والطلب الكليين)، فضلا عن تخفيض العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وهكذا.

أ. تحقيق النمو الاقتصادي

La croissance économique

يرتبط هذا الهدف بارتفاع عده مؤشرات بشكل مستمر؛ الإنتاج، المداخيل ثروة الأمة ... وغيرها، ولقياس النمو الاقتصادي يتم الاعتماد على حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP)*، وهناك من يعتمد على مؤشر الناتج الوطني الإجمالي (GNP)**، وهو اجمالي الناتج القومي حيث تسعى كل الدول الى تحقيق معدلات عالية تفوق معدل النمو الديمغرافي عالية تفوق معدل النمو الديمغرافي مما قد ينعكس على مستوى معيشة الافراد ومستوى الحياة او المحافظة على معدل النمو على حاله.

⁶ بن علي ميلود وبوهريرة عباس، مداخلة بعنوان: "مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور . الاقتصاد الجزائري نموذجا"، اليوم الدراسي حول: النظام البنكي في الجزائر . الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، يوم 15 مارس 2017، ص03.

* الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، Gross Domestic Product، وبالفرنسية PIB، وهو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي انتجت داخل حدود بلد ما خلال فترة زمنية محددة.
** الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، Gross National Product، اجمالي الناتج الوطني أو القومي.

ب. البحث عن التشغيل الكامل:

Plein-emploi

ويقصد به زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف والحد من البطالة، وهو ما يؤدي الى زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، غير أن التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل القوة العاملة يساوي 100 % وأن معدل البطالة يساوي الصفر (0)، إذ أن نسبة البطالة تبقى دائما موجودة، حيث يسود في حالة التشغيل الكامل معدل بطالة طبيعية تتراوح ما بين 4 % إلى 5 % من قوة العمل، ويحسب معدل البطالة على النحو التالي:

معدل البطالة (T.C) يساوي عدد العاطلين* (N.C) تقسيم مجموع السكان الناشطين (P.A.T).

$$T. C = \frac{N. C}{P. A. T}$$

ج- البحث عن التوازن الخارجي: (توازن ميزان المدفوعات)

Equilibre de la balance des paiements

يتضمن هذا الهدف سعي الدولة إلى تحقيق توازن ميزان مدفوعاتها، أي التوازن في علاقاتها الاقتصادية والمالية والتجارية مع العالم الخارجي، وميزان المدفوعات هو بيان موجز أو سجل للمعاملات الاقتصادية كافة التي تتم بين بلد معين وبقية

* يعرف مكتب العمل الدولي في هيئة الأمم المتحدة العاطل عن العمل أو البطال على أنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".

دول العالم خلال فترة زمنية محددة، حيث تشمل هذه المعاملات؛ الصادرات والواردات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة.

ح- استقرار المستوى العام للأسعار التحكم في التضخم:

Stabilité des prix

تبنى السياسة الاقتصادية لأي بلد على توازن الاقتصاد الوطني والمحافظة على استقراره، أي استقرار المستوى العام للأسعار والتحكم في التضخم، ومعنى ذلك المحافظة على توازن العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، وعدم استقرار الأسعار معناه عدم استقرار الاقتصاد مما يؤدي إلى اختلال البنيان الاقتصادي وتعرضه لأزمات حادة كتدهور سعر صرف العملة الوطنية في حاله التضخم، أو ارتفاع معدل البطالة في حاله الركود أو الانكماش الاقتصادي، مما يؤثر سلبا على عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.